https://doi.org/10.25130/tjaes.17.55.2.4

أنموذج وبرنامج مقترح لتقويم الأداء المصرفي وفق معيار التدقيق الدولي (520) الإجراءات التحليلية: بحث تطبيقي على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أ.م.د. وعد هادي الحساني
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة المثنى
Waad1985@mu.edu.iq

الباحثة: أماني جواد كاظم الجابري
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة المثنى
Amanijwadkazm92@gmail.com

المستخلص:

يهدف هذا البحث الى استخدام معيار التدقيق الدولي (520)، في تقويم الأداء المصرفي من اجل التحقق من كفاءة اداء المصرف، في تحديد امكانية الاستمرار بالمستقبل للمصارف التجارية عينة الدراسة، في مزاولة اعمالها بالشكل السليم، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات مفادها، ان استخدام المؤشرات المالية لتقويم الأداء المصرفي تبين النتائج الواجب اعتمادها في القرارات الادارية للإدارة، وفهم طبيعة العمليات المصرفية، وتقدير قدرة المصارف التجارية على الاستمرار في المستقبل من عدمه، وان نتائج تحليل الاتجاه تبين لنا ارتفاع السيولة المصرفية في المستقبل مقارنة بالسيولة الحالية للمصارف التجارية.

الكلمات المفتاحية: تقويم الأداء المصرفي، الاجراءات التحليلية، معايير التدقيق الدولية.

A proposed model and program for evaluating banking performance according to the international auditing standard (520) analytical procedures/applied research on a sample of commercial banks listed in the Iraqi Stock Exchange

Assist. Prof. Dr. Waad Hadi Al-Hassani
College of Administration and Economics
University of Muthanna

Researcher: Amani Jawad K. Al-Jabri
College of Administration and Economics
University of Muthanna

Abstract:

This research aims to use the international auditing standard (520), in evaluating banking performance in order to verify the efficiency of the bank's performance, in determining the possibility of continuing in the future for the commercial banks, the study sample, to conduct their business in a proper manner, and the research reached a set of conclusions and recommendations that, The use of financial indicators to evaluate banking performance shows the results to be adopted in the administrative decisions of the administration, understanding the nature of banking operations, and estimating the ability of commercial banks to continue in the future or not, and that the results of trend analysis show us the high bank liquidity in the future compared to the current liquidity of commercial banks.

Keywords: banking performance appraisal, Analytical procedures international auditing standards.

المقدمة

ان الوصول الى رأي فني محايد وسليم حول عدالة البيانات المالية للمصارف التجارية من جهة مراقب الحسابات، يتطلب منه بذل العناية المهنية والادارية للازمة، ومزيد من الانشطة والاعمال والاجراءات مثل التخطيط لعملية التدقيق واختبار نظام الرقابة الداخلية للمصارف واختيار العينات اللازمة للتدقيق، لذا وجب على المصارف التجارية عند اجراء عملية تقويم الأداء المصرفي وتقويم الانشطة المصرفية استخدام مجموعة من المقاييس والمحددات الرئيسة لعملية التدقيق المتمثلة بمعايير التدقيق الدولية من خلال استخدام اساليب ووسائل مناسبة ومن هذه الاساليب اسلوب معيار التدقيق الدولي (520) الاجراءات التحليلية الذي يساعد المدقق ومراقب الحسابات على الوصول الى المستوى المطلوب من عملية تقويم الأداء المصرفي ما يعزز من جودة الأداء والثقة بمهنة التدقيق عموماً.

كما ان الاهتمام بمعيار الاجراءات التحليلية واستخدامه يرجع الى عدم كفاية نظام التدقيق التقليدي المستخدم في المصارف التجارية وعدم كفاية الافصاح في البيانات المالية التقليدية، وضعف الرقابة الداخلية للمصارف التجارية وتتمثل اسالب الاجراءات التحليلية بمجموعة من نسب التحليل المالي وتحليل الاتجاهات وتحليل المؤشرات والانحدار.

المبحث الأول: منهجية البحث

منهجية البحث

اولاً. مشكلة البحث: ان تطبيق معيار الاجراءات التحليلية في مراحل تقويم الأداء المصرفي وما يترتب عليه من نتائج وقرارات تساعد مراقب الحسابات في فهم انشطة المصرف وتحديد اماكن الخطورة والاختلالات التي تواجه المصارف بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص في ظل البيئة التي تعمل بها، ولغرض مواجهة تلك الاختلالات فأنها تسعى الى اعتماد حلول تمكنها من تجاوزها، وتمكنه من التعرف على الاخطاء المحتملة في البيانات المالية لذا تنطلق مشكلة البحث من السؤال الاتي؟

- هل ان تقويم الأداء المصرفي وفق استخدام معيار التدقيق الدولي (520) الاجراءات التحليلية دورا فعال في تحديد نقاط القوة والضعف عند مستوى الأداء المصرفي في المصارف التجارية مما ينعكس ايجابيا على البيانات المالية ومستخدميها؟.

ثانياً. أهداف البحث: يسعى البحث الى توضيح ما يأتي:

1. التعرف على الاطر المفاهيمية والفكرية لكل متغير من متغيرات البحث، التي تتضمن تقويم الأداء المصرفي، ومعايير التدقيق الدولية.
2. قياس وتحليل استخدام مؤشرات تقويم الأداء التقليدية والحديثة في عملية تقويم الأداء المصرفي على عينة البحث.
3. إظهار الهدف من تبني اجراءات معيار التدقيق الدولي (520) في تقويم الأداء المصرفي لعينة البحث المتمثلة بالمصارف التجارية.

ثالثاً. أهمية البحث: ان اهمية البحث تظهر من كونه يحاول استكشاف دور الاجراءات التحليلية في تقويم الأداء المصرفي وفقاً لمعيار التدقيق الدولي (520) وقدرته على تحقيق الاهداف المرجوة من عملية التقويم اذ تؤدي الاجراءات التحليلية دوراً مهما في مساعدة مراقب الحسابات في تخطيط طبيعة اجراءات تدقيق الانشطة المصرفية والخروج برأي فني محايد عن مدى عدالة البيانات

المالية التي تستفيد منها اطراف متعددة، كما ان هذا البحث جاء من اجل تسليط الضوء على دور الاجراءات التحليلية في تقويم الأداء المصرفي لما لها الدور الكبير في تحديد اين تكمن عناصر القوة والضعف.

رابعاً. فرضية البحث: ان لإشكالية دراسة الموضوع انطلق البحث من الفرضية الاتية: ان لتقويم الأداء المصرفي وفق معيار التدقيق (520) الاجراءات التحليلية دورا فعال في تحديد نقاط القوة والضعف عند مستوى الأداء المصرفي في المصارف التجارية مما ينعكس ايجابيا على البيانات المالية ومستخدميها.

خامساً. خطة البحث: تناول هذا البحث ثلاث مباحث رئيسة، اذ تمثل المبحث الاول من البحث بمنهجية للبحث اما المبحث الثاني تمثل بالجانب النظري للمفاهيم الرئيسة للبحث ام المبحث الثالث تناول الجانب العملي من البحث.

المبحث الثاني: الجانب النظري

الاسس النظرية والمفاهيم الفكرية لتقويم الأداء المصرفي وفق معيار التدقيق الدولي (520) الاجراءات التحليلية.

تمهيد: في هذا المبحث سيتم دراسة اهم الاسس النظرية والمفاهيم الفكرية لتقويم الأداء المصرفي وفق معيار التدقيق الدولي (520) الاجراءات التحليلية اذ سنقوم بتناول هذا المبحث من خلال الفقرات التالية

اولاً. مفهوم تقويم الأداء المصرفي: أن تقويم الأداء المصرفي يقصد به قياس النتائج المتحققة بالاعتماد على مجموعه من المعايير المهنية والمؤشرات المالية المحددة سابقاً (Chandulal, 2016: 46).

كما ينظر لتقويم الأداء على انه مرآة تعكس قدرة وقوة الوحدة الاقتصادية وقابليتها على تحقيق الاهداف المرجوة، اذ انها تعد مؤشراً يمكن من خلاله قياس مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية ومنها المصارف التجارية اهدافها المخطط لها والمعدة مسبقاً (Singh & Kassa, 2016: 644)، وان الأداء المصرفي يعد ذا اهمية كبيرة جدا لكون القطاع المصرفي يمثل مصدرا رئيساً ومهماً لتمويل معظم المصارف اضافة الى انه يدعم بعض البحوث والمناقشات ذات الصلة بالأداء المالي وان زيادة الأداء المالي تؤدي الى تطوير وتحسين وظائف وانشطة اغلب الوحدات الاقتصادية (Alkhatib, 2012: 175)، كما ان مفهوم تقويم الأداء المصرفي يركز على استخدام نتائج معتمدة على النسب المالية ومؤشرات قياس مالية (Geffen, 2012: 11).

ويتضح لدى الباحثان مما سبق ان عملية تقويم الأداء المصرفي "هي مجموعة من المسارات تبين النتائج التي يحققها المصرف باستخدامه مجموعة من المقاييس والمؤشرات المالية والغير مالية وكيفية استخدامه للموارد المتاحة واستثمارها بشكل كفوء لتحقيق الاهداف المخطط لها بالاعتماد على تلك المقاييس والمعايير والمؤشرات التي تقيس عمل المصرف كما انها تعد اداة لكشف نقاط القوة للمصرف وتعزيزها ونقاط الضعف لمعالجتها والتخلص منها اي لتحديد المسارات والانحرافات الايجابية لتعزيزها والانحرافات السلبية ومعرفة اسبابها ومحاولة علاجها للسير على المسار الصحيح".

ثانياً. مؤشرات تقويم الأداء المصرفي: هناك مؤشرات وطرق واساليب متعددة لعملية تقويم الأداء المصرفي منها ما هو تقليدي ومتعارف عليه بين المصارف والوحدات الاقتصادية ومنه ما هو

حديث اذ تعتمد عملية تقويم الأداء المصرفي على نسب التحليل المالي ومؤشراته المالية التي تعتبر من اهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد متانه وقوة المصارف او ضعفها، اذ تستخدم النسب المالية بشكل اساسي في عملية التحليل المالي، وهذا من أجل مقارنة الأداء الماضي مع المتوقع والحاضر (طنينه، 2017: 28).

ومن اهم المؤشرات المستخدمة في عملية تقويم الأداء المصرفي والاكثر شيوعاً كما هي مذكورة في الشكل (1)

الشكل (1): اهم النسب المالية المستخدمة في عملية تقويم الأداء المصرفي

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على (الخطيب، 2010: 69)، (Doa, 2016: 41-47)، (Brigham, Ehrdt, 2011: 74).

ثالثاً. مفهوم معايير التدقيق الدولية: بما أن لتدقيق اهمية تتجلى في كونه الوسيلة التي تهدف الى خدمة الاطراف المستخدمة للبيانات المالية والقوائم المالية الناتجة عن الوحدات الاقتصادية بما فيها المصارف التجارية، اذ تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها واهدافها المتمثلة في الاستمرارية والنمو والنجاح في السوق، ومن اجل تقليل الفروقات والتفاوت في الممارسة المهنية

للأعضاء الادارية من قبل المدققين في المصارف التجارية العراقية وتوحيد مهنة التدقيق المحاسبي ومسايرة النظام المالي ظهرت الحاجة الماسة الى وضع معايير ومقاييس او قواعد يسترشد بها المدققين من الاعضاء الاداريين داخل المصرف تسمى تلك المعايير والقواعد بمعايير التدقيق الدولية وهذا ما سيتم التطرق اليه في هذا المبحث من خلال تناول ومعرفة كيفية صدور هذه المعايير ومن هي الهيئات المشرفة على اصدارها وما هي أهدافها.

يشير التدقيق الدولي على انه "تطبيق قواعد ومعايير التدقيق الدولية في اكثر من بلد للتنظيم المحلي والدولي وتحت سيطرة مجموعة متجانسة وموحدة من قواعد التدقيق على البيانات المالية المعدة من قبل الوحدات الاقتصادية. (Gilmour & Buisman, 2008: 482-483) ويرتبط التدقيق الدولي بمصطلح المعايير باعتبار ان المعايير باللغة العربية هي جمع معيار اي المقياس الذي يقاس به وفي الفلسفة هو انموذج متحقق لما ينبغي ان يكون عليه الشيء وتعد المعايير مقياس يستفاد منها في التفرقة بين الجيد والرديء (معجم المعاني الجامع، انترنت: almaan)

- **أهداف معايير التدقيق الدولية:** (Smith & Nejad & Wang, 2008: 9): ان لمعايير التدقيق اهداف مهمة ورئيسية تتمثل بالاتي:

1. تطوير ممارسات مهنة التدقيق وجعلها تعتمد على مبادئ رئيسة وموحدة عبر البلدان.
2. تحتوي معايير التدقيق الدولية على الاجراءات والقواعد الاساسية لمهنة التدقيق.
3. تقدم ارشادات تتعلق بمهنة التدقيق بشكل توضيحي.

ومما سبق يرى الباحثان "ان معايير التدقيق تعد نموذجا او مجموعة من المبادئ والمقاييس والقواعد ملزمة التطبيق تأطر عملية التدقيق وتنظمها لإعطاء رأي محايد لضمان اداء جيد يحقق الاهداف المخطط لها داخل الوحدة الاقتصادية كما ان مهنة التدقيق يجب ان تطبق وفق معايير تمثل الحد الادنى للأنشطة المميزة والممارسات الجيدة لحماية مستخدمي البيانات المالية من المخاطر الناجمة عن سوء ممارسة مهنة التدقيق من قبل المدققين ومن هذا ننطلق على ان معايير التدقيق الدولية تمثل المرشد الرئيس الذي يسترشد به المدققين لضمان الممارسات الجيدة وتوحيد اجراءات التدقيق المتعلقة بتقويم الأداء المصرفي على المستوى الدولي". وبما ان التدقيق هو فحص موضوعي للبيانات المالية للوحدة الاقتصادية اذ تطبق معايير التدقيق الدولية عند قيام المدقق بعملية فحص القوائم المالية لابد لنا من توضيح البيانات المالية وبيان مستخدميها.

ومن المجالات الاكثر اهمية، والتي ينبغي تسليط الضوء عليها، وتحتاج الى تصميم برنامج مقترح وتنفيذ اجراءات التدقيق، للحصول على ادلة تدقيق مناسبة لعملية تقويم الأداء المصرفي، هناك مجموعة من معايير التدقيق الدولية ذات الاختصاص بالعمل المصرفي، تم تناول احد تلك المعايير المتمثلة بمعيار التدقيق الدولي (520) الاجراءات التحليلية:

- **معيار التدقيق الدولي (520) الاجراءات التحليلية:** إن الاجراءات التحليلية تشير الى اجراءات تستخدم لتقييم المعلومات المالية التي اعدت للدراسة والمقارنة من خلال تقييم البيانات المالية مع بعضها البعض ومع البيانات الغير مالية لإيجاد العلاقات المقبولة وتحديد الفروقات والبيانات التي لا تتفق مع البيانات الاخرى ذات الصلة او تختلف عن المتوقع (ISA 520, 2009: 7)، وتم تعريف الاجراءات التحليلية على انها اختيار مميز وجوهري للبيانات المالية باستخدام اساليب وادوات مختلفة، تبدأ بإجراءات المقارنة للبيانات المالية باستخدام اساليب مختلفة، تبدأ بالمقارنات البسيطة المتمثلة بالاستفسارات، والمناقشة والبحث واجراء التحليلات البسيطة، الى اجراءات

متطورة ومعقدة تستخدم اجراءات احصائية ورياضية بهدف الوصول الى ادلة اثبات حول البيانات المالية موضوع التدقيق (Dolphy, 2004: 243-254).

وقد بين معيار (520) أهمية الاجراءات التحليلية اذ انها تستخدم في جميع مراحل التدقيق، وفي كل مرحلة تستخدم لتحقيق غرض معين كما هو مبين بالاتي (Essner & scharin, 2013: 62):

أ. **مرحلة التخطيط:** تستخدم الاجراءات التحليلية في هذه المرحلة لغرض تقويم المخاطر والساهمة في تحديد المصارف التي تكون اكثر اهمية من غيرها، بالإضافة الى كونها تساعد على فهم انشطة المصرف وقياس مدى قدرته على الاستمرار.

ب. **مرحلة التنفيذ:** تستخدم الاجراءات التحليلية في مرحلة التنفيذ والاختبارات الجوهرية للحصول على ادلة حول البيانات المالية الموجودة في القوائم المالية للمصارف التجارية، وتأكيدات بأن هذه القوائم لا تحتوي على اخطاء مادية، وتهتم بالعوامل المؤثرة على البيانات المالية من خلال وضع توقعات لما ممكن ان تكون عليه تلك البيانات (Hayes, et al., 2005: 334).

ج. **مرحلة الاستنتاج النهائية:** في هذه المرحلة من المراحل يقوم المدقق بإعطاء رأيه النهائي في البيانات المالية المستند الى ادلة التدقيق الملائمة والكافية، اذ ان المدقق يقوم بأداء الاجراءات النهائية لتكوين استنتاج نهائي حول البيانات المالية اذا كانت متسقة مع الهدف ام لا (520 IAS, 2009: 440).

من خلال ما سبق يتبين لدى الباحثان ان الاجراءات التحليلية هي من المراحل التي لا يمكن الاستغناء عنها عند ابداء رأي فني مهني محايد وحكم اكثر كفاءة ومصداقية اذ تساعد هذه الاجراءات على دعم الادلة والتأكيدات وفهم البيانات المالية بالصورة التي تساعد على ابداء رأي فني محايد يعتمد على ادلة قوية.

موقف البنك المركزي العراقي من معايير التدقيق الدولية: ان من ضمن الوسائل التي اعتمدها البنك المركزي العراقي ابتداء من عام 2006 هو اعداد دليل تفتيش في ضوء وسائل الرقابة الحديثة والمؤشرات الحديثة من خلال تطبيق المؤشرات الاقتصادية الحديثة بما ينسجم مع معايير التدقيق الدولية التي يلتزم بها البنك المركزي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كون العراق عضوا فيها فقد اتخذت اجراءات عديدة لتطبيق تلك المؤشرات والانظمة لتطوير المصارف وخاصة المصارف التجارية بما يؤدي الى سلامة النظام المصرفي في العراق(الامام، 2010: 24)، كما ان الهوية التنظيمية القوية والمعايير البارزة للمدقق الداخلي توفر معلومات موضوعية بشأن تقويم الرقابة الداخلية للمصرف حيث تؤدي الى تحسين عملية التدقيق ككل وذلك باعتماد المدقق الخارجي على المعلومات التي يوفرها المدقق الداخلي التي تساعد على خفض كلفة الحسابات وتحسين عملية التدقيق الشاملة (Ian burt, 2014: 19).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

اطار مقترح لتقويم الأداء المصرفي وفق معيار التدقيق الدولي (520) الاجراءات التحليلية: بعد ان عرض الباحثان في الجانب النظري من البحث اطاراً نظرياً على وجه التقريب لموضوع الدراسة اذ شملت دراسة المتغيرات المكونة للبحث والتي شملت دراسة تقويم الأداء المصرفي وتطرقت بها الى بيان مفهومه والمؤشرات الخاصة بقياسه وايضا تطرقت الى بيان معايير التدقيق الدولية بشكل عام ومعيار الاجراءات التحليلية على وجه الخصوص، ففي هذا المبحث من الدراسة

يتم تناول تقويم الأداء المصرفي وفق معايير التدقيق الدولي (520) الاجراءات التحليلية بشكل تطبيقي على عينة البحث.

اولاً. الانموذج المقترح لبرنامج تقويم الأداء المصرفي وفق معيار التدقيق الدولي (520) الاجراءات التحليلية:

أ. **الهدف من التقويم وفق معايير التدقيق الدولية:** ان الهدف من تقويم الأداء المصرفي وفق معيار التدقيق الدولي (520) الاجراءات التحليلية هو من اجل تقويم مدى تطبيق المصارف عينة الدراسة اجراءات وخطوات الأداء بالشكل السليم والمناسب لأجل الحفاظ على المكانة الاقتصادية للمصرف اذا تشمل اهداف التقويم والتدقيق المصرفي هي متابعة انشطة المصرف ومراقبة خططه ومتابعة تنفيذها خلال السنوات وتحديد الانحرافات والاختلالات التي يتعرض لها لأجل تقديم الحلول المناسبة، كما تهدف هذه العملية الى تقويم اداء المصارف عينة الدراسة عن طريق دراسة نتائج النشاطات ومقارنتها بسنوات النشاط من سنة الى اخرى، والتأكد من تطبيق المصارف عينة معيار التدقيق الدولي (520) الاجراءات التحليلية للقياس والسيطرة النوعية كما ان الهدف من تدقيق القوائم المالية للمصرف هو معرفة المركز المالي للمصرف ومعرفة الأداء المالي له.

ب. **التخطيط لعملية التدقيق وتقويم الأداء المصرفي:** تتطلب عملية تقويم الأداء المصرفي وفق معيار التدقيق الدولي (520) الاجراءات التحليلية، هي العمل على تحليل القوائم والسجلات المالية والبيانات المالية الخاصة بالمصارف عينة الدراسة وفق نسب ومؤشرات مالية واقتصادية وبيئية لأجل توضيح الامور الضرورية والمهمة من اجل اعداد خطة عمل مناسبة توظف وتعزز انشطة المصرف بمعايير التدقيق الدولية.

مما تقدم يقترح الباحثان امكانية تطبيق انموذج وبرنامج مقترح لتقويم الأداء المصرفي متكامل وفق معيار التدقيق الدولي (520) الاجراءات التحليلية، يأخذ بالحسبان مسؤوليات المدقق عن تدقيق انشطة المصرف، وذلك بتوظيف مؤشرات الأداء المصرفي واتباع مجموعة من الاجراءات الخاصة بعملية تدقيق القوائم المالية للمصارف عينة البحث ومن ثم معرفة الجوانب المالية والاقتصادية والبيئية الخاصة بعينة البحث اذا سيتم اجراء تطبيق البرنامج وفق معيار التدقيق الدولي (520) الاجراءات التحليلية وكما يأتي:

ثانياً. تقويم الأداء المصرفي وفق معيار التدقيق الدولي (520) الاجراءات التحليلية: تعني الاجراءات التحليلية القيام بتحليل وقياس المعدلات والاتجاهات المهمة كما انها تعد مجموعة من الاختبارات التي تطبق على البيانات المالية من خلال مقارنة العلاقات بين هذه البيانات بما في ذلك تحديد نتائج فحص التقلبات والمؤشرات التي لا تتماشى مع المعلومات الاخرى كما انها تساعد المدقق على فهم نشاطات المصرف ومن اجراءات هذا المعيار هي:

أ. **تحليل النسب المالية ومؤشرات تقويم الأداء المصرفي للمصارف عينة البحث:**

1. مقارنة المعلومات عن الفترة الجارية بمعلومات مماثلة عن الفترات السابقة.
2. القيام بمقارنة المعلومات المالية في القوائم المالية بين السنوات لعينة الدراسة.
3. مقارنة نسب السيولة للسنة الحالية للمصرف مع نسبة السيولة للسنوات السابقة.
4. مقارنة نسب الربحية للسنة الحالية للمصرف مع نسبة الربحية لسنوات السابقة.
5. مقارنة نسب المديونية للسنة الحالية للمصرف مع نسبة المديونية للسنوات السابقة.
6. احتساب نسبة ملاءة رأس المال لكشف الانحرافات والتغيرات ومعرفة استمرارية المصرف

7. استخدام تحليل المؤشرات لمقارنة العلاقة بين حسابات القوائم المالية.
8. مقارنة المركز المالي لمصرف تجاري مع المركز المالي لمصرف تجاري اخر.

ب. تحليل التغيرات والاتجاه: استخدام تحليل الاتجاه لتحليل التغيرات ومقارنة رصيد عنصر معين من عناصر المركز المالي للمصرف في السنة الماضية مع الرصيد الحالي للعنصر نفسه ويستخدم هذا الاجراء للقيام بعملية المقارنات المطلوبة لعملية التدقيق ومن اهم المقارنات مقارنة الايرادات بالمصاريف والموظفين بالرواتب وبعض من النسب المالية المستخدمة وصافي الربح بأجمالي الموجودات المصرفية.

ج. تحليل الانحدار للتنبؤ بالأحداث المستقبلية:

1. التنبؤ بنسبة السيولة المصرفية في المستقبل.
2. التنبؤ بالمركز المالي للمصرف للسنوات المقبلة من خلال استخدام الانحدار الاحصائي.
3. استخدام تحليل الانحدار لتنبؤ بمتوسط متغير عشوائي اعتمادا على قيم متغيرات عشوائية اخرى.

اجراءات تقويم الأداء المصرفي وفق معيار التدقيق الدولي (520) الاجراءات التحليلية:

ان استخدام الاجراءات التحليلية يعد من المؤشرات الهامة في الحكم على استمرارية الوحدة الاقتصادية ومنها المصارف التجارية وبقائها في البيئة التنافسية ام ان هناك شكوك حول استمراريتها لذا فأن الاجراءات التحليلية تعد على انها تحليل النسب والمؤشرات الهامة للأداء المصرفي ومقارنتها لتدعيم الاثباتات التي حصل عليها المدقق ومعرفة النتائج المتولدة واثرها على مستخدمي البيانات المالية ومن اجراءات معيار التدقيق الدولي (520) الاجراءات التحليلية هي ما يأتي:

أولاً. تحليل النسب المالية ومؤشرات تقويم الأداء المصرفي للمصارف عينة الدراسة:

1. نسبة السيولة:

نسبة السيولة النقدية (current ratio): هي مقياس لسيولة المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته القصيرة الاجل وتعد هذه النسبة من اكثر النسب استخداماً وان معرفة هذه النسبة تساعد على فهم سيولة المصرف وامكانيته على سداد الالتزامات الحالية عند استحقاقها دون الحاجة الى بيع الاصول طويلة الاجل وبعد ان قام الباحثان بتحليل القوائم المالية للمصارف التجارية عينة البحث توصلا للنتائج المذكورة بالجدول (1) من خلال تطبيق المعادلة الاتية:

Current Ratio = Current Assets / Current Depsit

حيث أن:

Current Ratio: السيولة النقدية

Current Assets: الموجودات النقدية

Current Depsit: الودائع النقدية

الجدول (1): مقارنة نسبة السيولة النقدية لعينة البحث للمدة (2016-2019) المبالغ بالألاف

مصرف الشرق الاوسط					
السنوات	2016	2017	2018	2019	المتوسط
الموجودات النقدية (1)	329238	424781	474995	326833	388961
الودائع (2)	326517	332571	437921	279215	344056
نسبة السيولة 2/1	%100.8	127.7%	108.5%	117.1%	113.5%

مصرف الخليج التجاري					
السنوات	2016	2017	2018	2019	المتوسط
الموجودات النقدية (1)	307543	225842	248048	348253	282421.5
الودائع (2)	427200	265803	232934	201579	281879
نسبة السيولة 2/1	72%	85%	106.4	172.7%	`109%
مصرف عبر العراق للاستثمار					
السنوات	2016	2017	2018	2019	المتوسط
الموجودات النقدية (1)	245307	202149	195439	183100	206499
الودائع (2)	110473	34049	37813	61124	60864
نسبة السيولة 2/1	222%	593.7%	516.8%	299.5%	408%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة البحث.

يلاحظ من الجدول (1) التفاصيل الاتية للمصارف عينة البحث:

- **مصرف الشرق الأوسط:** سجل مصرف الشرق الاوسط ارتفاع في نسبة السيولة لسنة (2017) مقارنة بنسب السيولة الاخرى اذ بلغت (127.7%) وانخفضت نسبة السيولة النقدية للسنوات (2016، 2018، 2019) اذ بلغت (100.8%، 108.5%، 117.1%) على التوالي مما يدل على انخفاض الاصول النقدية الى اجمالي الودائع في السنوات الاخيرة من الدراسة، لكن النسب المذكورة لسيولة مصرف الشرق الاوسط هي مقبولة بجميع السنوات اذ انها تشكل نسبة عالية تفوق ما هو محدد من قبل البنك المركزي مما يدل على قدرة المصرف على تسديد التزاماته من الديون المستعجلة دون الحاجة الى بيع اصوله الثابتة اما بالنسبة الى مستخدمي البيانات المالية للمصرف فأنهم يجدون ان هذه النسبة جديرة بإعطاء الثقة الكافية للمصرف تساعدهم على ادارة اصولهم بشكل فعال.
- **مصرف الخليج التجاري:** انخفاض نسبة السيولة النقدية للسنوات (2016، 2017) مقارنة بالسنوات الاخرى اذ بلغت (72%، 85%) على التوالي ما يدل على انخفاض الاصول النقدية الى الودائع بينما سجل المصرف فيما بعد ارتفاعاً تدريجياً بنسبة السيولة النقدية للسنوات (2018، 2019) اذ بلغت (106.4%، 172.7%) ما يدل على ارتفاع نسبة الاصول النقدية الى الودائع ما يدل على قدرة المصرف على الاستمرار في نشاطاته وثقة المودعين ومستخدمي البيانات المالية للمصرف به ما يعكس قدرة اداء الادارة بشكل ايجابي في توفير سيولة نقدية معقولة لمواجهة الحالات الطارئة والمفاجئة نتيجة التغيرات في البيئة المصرفية.
- **مصرف عبر العراق:** سجل مصرف عبر العراق للاستثمار ارتفاع في نسبة السيولة لسنة (2017) مقارنة بنسب السيولة الاخرى اذ بلغت (593.7%) نتيجة ارتفاع الاصول النقدية الى اجمالي الودائع وانخفضت نسبة السيولة النقدية للسنوات (2016، 2018، 2019) اذ بلغت (222%، 516.8%، 299.4%) على التوالي لكن النسب المذكورة لسيولة مصرف عبر العراق للاستثمار هي مقبولة بجميع السنوات اذ انها تشكل نسبة عالية تفوق ما هو محدد من قبل البنك المركزي مما يدل على قدرة المصرف على تسديد التزاماته من الديون المستعجلة دون الحاجة الى بيع اصوله الثابتة اما بالنسبة الى مستخدمي البيانات المالية للمصرف فأنهم يجدون ان هذه النسبة جديرة بإعطاء الثقة الكافية للمصرف تساعدهم على ادارة اصولهم بشكل فعال.

ومن خلال الجدول (1) يتضح لنا ان اعلى متوسط لنسبة السيولة النقدية كان لمصرف عبر العراق للاستثمار اذ بلغت نسبة متوسط السيولة النقدية لسنوات البحث (408%) نتيجة ارتفاع الاصول النقدية (السائلة) الى اجمالي الودائع مقارنة بمتوسط نسب السيولة للمصارف التجارية عينة الدراسة اذ بلغت (.113%5، 109%) للمصارف الشرق الاوسط للاستثمار ومصرف الخليج التجاري على التوالي ما يشير على ان افضل مصرف بنسبة السيولة النقدية كان مصرف عبر العراق للاستثمار مقارنة بالمصارف التجارية عينة الدراسة، ومن خلال تطبيق معيار الاجراءات التحليلية من معايير التدقيق الدولية لتحليل نسبة السيولة النقدية واجراء المقارنات اللازمة ما بين المصارف التجارية عينة البحث وسنوات البحث مما سبق يتضح من هذا التحليل ان مصرف عبر العراق للاستثمار هو الافضل والاكثر كفاءة في مواجهة التزاماته المالية مقارنة بالمصارف التجارية الاخرى مما ينعكس ايجابيا على ثقة المودعين ومستخدمي البيانات المالية للمصرف بهذا المصرف والتعامل معه، بالمقابل يعد هذا المؤشر ضعيف من ناحية الربحية الا ان مصرفي الشرق الاوسط ومصرف الخليج التجاري يعدان الافضل ما ينعكس ايجابيا على نسبة ارباحهم مقارنة بمصرف عبر العراق للاستثمار اذ يساعد الاخيران على الاستمرارية في مزاولة نشاطاتهم التي تعود على مستخدمي البيانات المالية بالنفع، باعتبار ان مستخدمي البيانات المالية يبحثون عن الارباح.

لذا يرى الباحثان على "انه يجب على المصارف ان تكون لديها نسبة سيولة متوازنة اي ان لا تكون منخفضة الى الحد الذي تعجز عن سداد التزاماتها المالية، ولا مرتفعة بشكل مفرط الى الحد الذي يمتلك به المصرف كمية كبيرة من الاصول التي لا تحقق اي عوائد اضافية للمصرف والمستثمرين كما هو الحال بالنسبة لمصرف عبر العراق للاستثمار لذا فأن المستثمر يبحث عن المصارف التجارية التي تعتمد نسبة سيولة نقدية متوازنة تعود عليه بالنفع ومن خلال تحليل البيانات المالية في الجدول (1) يمكن بيان اتجاه منحنى نسبة السيولة للمصارف عينة الدراسة بالشكل (1).

الشكل (1): مقارنة نسبة السيولة بين السنة الحالية والسنوات الاخرى للمصارف عينة الدراسة

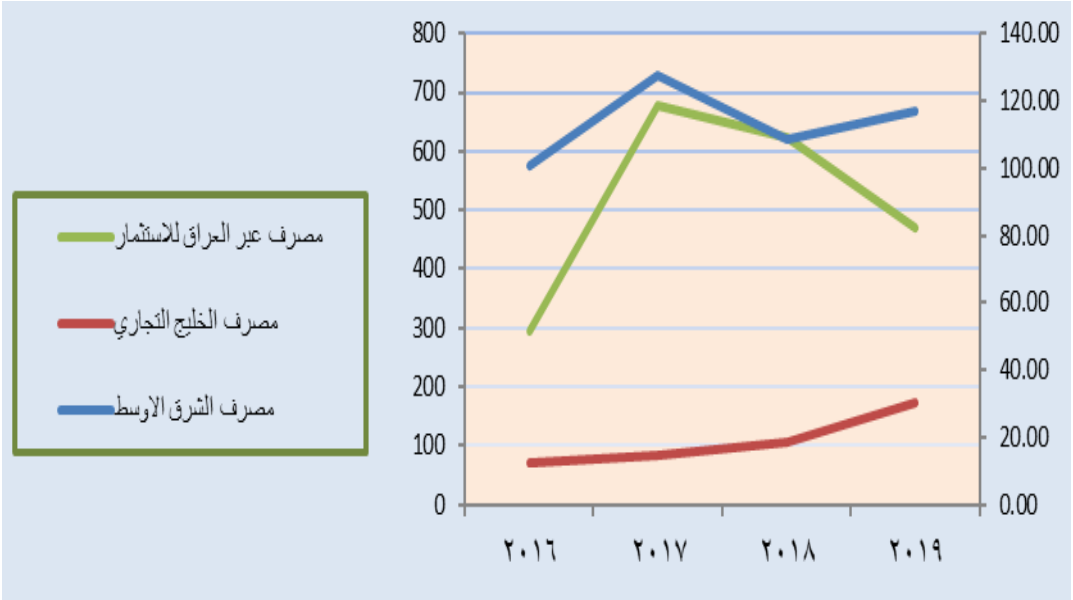

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث.

2. **نسبة الربحية (Profitability Ratios):** ان المصارف التجارية بطبيعتها تهدف الى الارباح وتعظيم ثروة المالكين والمساهمين من خلال العائد على حق الملكية والعائد على الاستثمار وذلك عبر القيام بتمويل استثماراتها من اموال الغير واموالها الخاصة مع الاخذ بنظر الاعتبار حجم المخاطر التي يمكن ان تتعرض اليها المصارف التجارية ولبيان نسب الربحية للمصارف التجارية عينة الدراسة خلال سنوات البحث قام الباحثان بدراسة بعض مؤشرات الربحية لغرض تقويم الأداء المصرفي ومقارنتها وفق ما جاء به معيار التدقيق الدولي (520) لمعرفة اداء المصارف وتقويمه ومن هذه النسب ما يأتي:

أ. **العائد على الأصول (Return on Assets):** مؤشر ومقياس مالي يستخدم لقياس مدى كفاءة المصرف في استخدام اصوله لتحقيق الارباح ويرمز له بالرمز (ROA) ويحسب بالمعادلة الاتية:

ROA = Net income /assets

حيث ان:

ROA: العائد على الاصول

Net income: صافي الدخل

assets: الاصول

تعبر هذه النسبة عن قدرة المصرف على استخدام اصوله في توليد الارباح وبعد تطبيق المعادلة اعلاه على البيانات المالية للمصارف التجارية عينة البحث وخلال سنوات البحث تبين لدى الباحثان النتائج المذكورة في الجدول (2).

الجدول (2): مقارنة نسبة العائد على الاصول لعينة البحث للمدة من (2016-2019) المبالغ بالآلاف

مصرف الشرق الاوسط					
السنوات	2016	2017	2018	2019	المتوسط
صافي الدخل	15398964	(3658000)	(3056000)	2977000	17773964
اجمالي الاصول	656850484	770690000	825681000	684237000	2937458484
العائد على الاصول	2.3%	(0.5%)	(0.4%)	0.4%	0.5%
مصرف الخليج التجاري					
السنوات	2016	2017	2018	2019	المتوسط
صافي الدخل	6955475034	5040967413	906965963	(3931357837)	8972050573
اجمالي الاصول	8020220344	603312989740	578336518931	549145530701	2532817073791
العائد على الاصول	0.9%	0.8%	0.2%	(7.3%)	(%1.3)
مصرف عبر العراق للاستثمار					
السنوات	2016	2017	2018	2019	المتوسط
صافي الدخل	18804335	12926346	7853911	1640774	41225336
اجمالي الاصول	351928538	415850976	327734866	346646881	1442161261
العائد على الاصول	5.3%	3%	2.3	0.5%	4.8%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة البحث.

يلاحظ من الجدول (2) التفاصيل الاتية للمصارف عينة الدراسة:

- **مصرف الشرق الأوسط:** سجل مصرف الشرق الاوسط ارتفاع في نسبة العائد على الاصول لسنة (2016) مقارنة بنسب العائد على الاصول الاخرى اذ بلغت (2.3%) وانخفضت نسبة العائد على الاصول للسنوات (2017، 2018، 2019) بشكل متفاوت اذ بلغت [(0.5%)، (0.4%)،0.4%] على التوالي ما يدل على انخفاض الارباح الى اجمالي الاصول وحدوث خسارة توزع على اصول المصرف ما يدل على ضعف استمرارية مصرف الشرق الاوسط للاستثمار في المستقبل وضعف اداء الادارة وعدم استخدامها سياسة استثمار واستئمان تساعدها في توليد الارباح.
- **مصرف الخليج التجاري:** ارتفاع نسبة العائد على الاصول للسنوات (2016، 2017) مقارنة بالسنوات الاخرى اذ بلغت (9%، 8%) على التوالي ما يدل على ارتفاع الارباح الناتجة عن استغلال اصول المصرف مقارنة بنسب العائد على الاصول للمصارف عينة الدراسة الاخرى بينما سجل المصرف فيما بعد انخفاضاً تدريجياً بنسبة العائد على الاصول للسنوات (2018، 2019) اذ بلغت (0.2%، -7.3%) ما يدل على انخفاض نسبة الارباح الى الاصول نتيجة الخسارة التي حققها المصرف في تلك السنوات ما يدل على ضعف قدرة المصرف على الاستمرار في نشاطاته ومزاولة اعماله في المستقبل.
- **مصرف عبر العراق للاستثمار:** سجل مصرف عبر العراق ارتفاعاً بنسبة العائد على الاصول لسنة (2016) مقارنة بالسنوات الاخرى اذ بلغت (5.3%) ما يدل على ارتفاع الارباح الناتجة عن استغلال اصول المصرف مقارنة بنسب العائد على الاصول للمصارف عينة البحث الاخرى بينما سجل المصرف فيما بعد انخفاضاً تدريجياً بنسبة العائد على الاصول للسنوات (2017، 2018، 2019) اذ بلغت (3%، 2.3%، 0.5) ما يدل على انخفاض نسبة الارباح الى الاصول نتيجة الخسارة التي حققها المصرف في تلك السنوات ما يدل على ضعف قدرة المصرف على الاستمرار في نشاطاته ومزاولة اعماله في المستقبل.

ومن خلال الجدول (2) يتضح لنا ان اعلى متوسط لنسبة العائد على الاصول كان لمصرف عبر العراق للاستثمار اذ بلغت نسبة متوسط العائد على الاصول لسنوات الدراسة (4.8%) نتيجة ارتفاع الارباح المتولدة من استغلال اصول المصرف وقدرة اداء الادارة واستخدامها سياسية الاستثمار والاستئمان التي تساعد على توليد الارباح مقارنة بمتوسط نسب العائد على الاستثمار للمصارف التجارية عينة البحث اذ بلغت (0.5%، 1.3%) للمصارف الشرق الاوسط للاستثمار ومصرف الخليج التجاري على التوالي ما يشير على ان افضل مصرف بنسبة العائد على الاصول كان مصرف عبر العراق للاستثمار مقارنة بالمصارف التجارية عينة البحث، ومن خلال تطبيق معيار الاجراءات التحليلية من معايير التدقيق الدولية لتحليل نسبة العائد على الاصول واجراء المقارنات اللازمة ما بين المصارف التجارية عينة البحث وسنوات البحث مما سبق يتضح من هذا التحليل ان مصرف عبر العراق للاستثمار هو الافضل والاكثر كفاءة في استغلال اصوله لتوليد الارباح مقارنة بالمصارف التجارية الاخرى مما ينعكس ايجابيا على قوة اداء الادارة في استغلال اصول المصرف ما يحقق صافي ارباح اعلى من المصارف التجارية عينة البحث.

من خلال النتائج اعلاه، يرى الباحثان ان فائدة ادارة المصرف تكون اعلى بكثير من فائدة مستخدمي البيانات المالية بالنسبة لهذا المؤشر، باعتبار ان ادارة المصرف تقدر كفاءة اصولها في جني الارباح، لكن مستخدمي البيانات المالية تكون نسبة فائدتهم اقل بكثير باعتبار ان هذا المؤشر

لا يأخذ بنظره الرافعة المالية، فلا يفرق بين قيمة راس مال المستثمر وما تم استقراضه، لذا يرى مستخدمي البيانات المالية والمستثمرين ان النظر في العائد على حقوق الملكية، مناسب جداً لأهدافهم اكثر من النظر للعائد على الاصول ومن خلال نتائج تحليل البيانات المالية في الجدول (2) يتبين لنا اتجاه منحنى العائد على الاصول للمصارف التجارية عينة البحث وخلال سنوات البحث كما هو في الشكل (2).

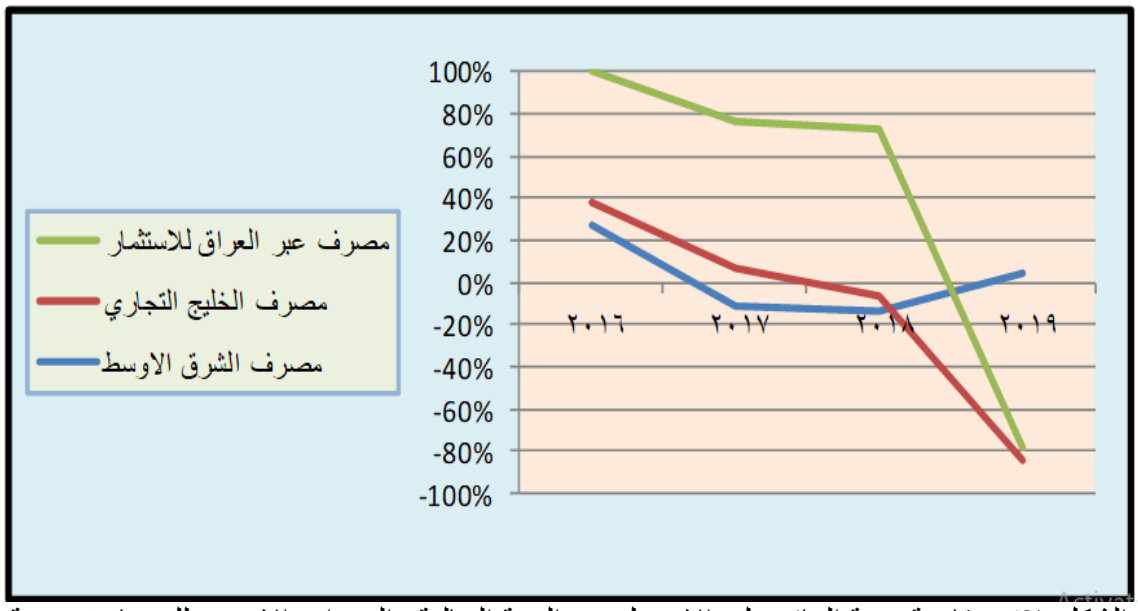

الشكل (2): مقارنة نسبة العائد على الاصول بين السنة الحالية والسنوات الاخرى للمصارف عينة الدراسة

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا للبيانات المالية لعينة البحث.

ب. العائد على حق الملكية (Return on equity): يبين هذا المؤشر نسبة توليد الارباح من الملاك في المصرف اي انه مؤشر يقيس كفاءة المصرف في توليد الارباح من حقوق المساهمين بالمصرف ويظهر نجاح المصرف في استخدام صناديق الاستثمار لتوليد نمو الارباح، كما انه يعد من المؤشرات المفضلة لدى المستثمرون وان نموه واستقراره يجذب المستثمرون باعتبار ان المصرف يكون موثوقاً ويمكنه ان يحقق دخلاً ثابتاً لأنه يعرف كيفية توظيف رأس ماله بحكمة من اجل زيادة الارباح ويحسب هذا المؤشر بقسمة صافي الارباح على حقوق الملكية كما في المعادلة التالية:

ORE = Net income /Owners equity

حيث ان:

ORE: العائد على حق الملكية.

Net income: صافي الدخل (صافي الربح)

Owners equity: حقوق الملكية (حقوق المساهمين)

وبعد ان قام الباحثان بتحليل القوائم المالية للمصارف التجارية عينة البحث وخلال سنوات البحث تم استخراج نتائج هذا المؤشر للمصارف التجارية عينة الدراسة ومقارنتها خلال سنوات الدراسة ووفق ما جاء به معيار التدقيق الدولي (520) كما في الجدول (3).

الجدول (3): مقارنة نسبة العائد على حق الملكية لعينة البحث وسنوات البحث المبالغ بالألاف

مصرف الشرق الاوسط					
السنوات	2016	2017	2018	2019	المتوسط
صافي الربح	15398964	(3658000)	(3056000)	2977000	11661964
حقوق الملكية	287361478	287726000	283358000	284913000	1143358478
العائد على حق الملكية	5.4%	(1.3%)	(1.1%)	1%	1%
مصرف الخليج التجاري					
السنوات	2016	2017	2018	2019	المتوسط
صافي الربح	695547503	504096741	90696596	(393135783)	89720505
حقوق الملكية	3177337842	32088734076	31447292590	3067090582	12598031
العائد على حق الملكية	2.2%	1.6%	0.3	(1.3%)	0.7%
مصرف عبر العراق للاستثمار					
السنوات	2016	2017	2018	2019	المتوسط
صافي الربح	18804335	12926346	7853911	1640774	41225366
حقوق الملكية	276531601	277762016	273761954	266940849	54070280
العائد على حق الملكية	7%	5%	3.3%	0.6%	3.9%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة البحث.

يلاحظ من الجدول (3) التفاصيل الاتية للمصارف عينة الدراسة:

- **مصرف الشرق الأوسط:** سجل مصرف الشرق الاوسط ارتفاع في نسبة العائد على حقوق الملكية لسنة (2016) مقارنة بنسب العائد على حقوق الملكية الاخرى اذ بلغت (5.4%) وانخفضت نسبة العائد على حقوق الملكية للسنوات (2017، 2018، 2019) بشكل متفاوت اذ بلغت [(1.3%)، (1.1%)، 1%] على التوالي ما يدل على انخفاض الارباح الى اجمالي حقوق المساهمين وحدوث خسارة توزع على المساهمين ما يدل على ضعف استمرارية مصرف الشرق الاوسط للاستثمار في المستقبل وضعف اداء الادارة وقلة انجذاب مستخدمي البيانات المالية للمصرف لان المستخدم هدفه الربح فإذا لاحظ المستخدم قلة الارباح العائدة للمصرف تكون قليلة او معدومة يصبح لديه دليل على عدم استثمار امواله في هذا المصرف ما يؤدي ذلك على عدم استمرار المصرف في مزاولة اعماله في المستقبل.
- **مصرف الخليج التجاري:** سجل مصرف الخليج التجاري ارتفاع في نسبة العائد على حقوق الملكية لسنة (2016) مقارنة بنسب العائد على حقوق الملكية الاخرى اذ بلغت (2.2%) وانخفضت نسبة العائد على حقوق الملكية للسنوات (2017، 2018، 2019) بشكل تدريجي اذ بلغت [2.2%، 1.6%، (1.3%)] على التوالي ما يدل على انخفاض الارباح الى اجمالي حقوق المساهمين وحدوث خسارة توزع على المساهمين ما يدل على ضعف استمرارية مصرف الخليج التجاري

للاستثمار في المستقبل وضعف اداء الادارة وقلة انجذاب مستخدمي البيانات المالية للمصرف لان المستخدم هدفه الربح فإذا لاحظ المستخدم قلة الارباح العائدة للمصرف تكون قليلة او معدومة يصبح لديه دليل على عدم استثمار امواله في هذا المصرف ما يؤدي ذلك على عدم استمرار المصرف في مزاولة اعماله في المستقبل.

- **مصرف عبر العراق للاستثمار:** سجل مصرف عبر العراق للاستثمار ارتفاع في نسبة العائد على حقوق الملكية لسنة (2016) مقارنة بنسب العائد على حقوق الملكية الاخرى اذ بلغت (7%) وانخفضت نسبة العائد على حقوق الملكية للسنوات (2017، 2018، 2019) بشكل تدريجي اذ بلغت (5%، 3.3%، 0.6%) على التوالي ما يدل على انخفاض الارباح الى اجمالي حقوق المساهمين ما يدل على ضعف استمرارية مصرف عبر العراق للاستثمار في المستقبل وضعف اداء الادارة وقلة انجذاب مستخدمي البيانات المالية للمصرف لان المستخدم هدفه الربح فإذا لاحظ المستخدم قلة الارباح العائدة للمصرف تكون قليلة او معدومة يصبح لديه دليل على عدم استثمار امواله في هذا المصرف ما يؤدي ذلك على عدم استمرار المصرف في مزاولة اعماله في المستقبل كما ان سبب انخفاض العائد على حقوق الملكية كان بسبب التقلبات الاقتصادية.

ومن خلال الجدول (3) يتضح لنا ان اعلى متوسط لنسبة العائد على حقوق الملكية كان لمصرف عبر العراق للاستثمار اذ بلغت نسبة متوسط العائد على حقوق الملكية لسنوات الدراسة (3.9%) نتيجة ارتفاع الارباح المتولدة من استغلال حقوق المساهمين مقارنة بمتوسط نسب العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية عينة البحث اذ بلغت (0.7%، 1%) لمصرف الخليج التجاري ومصرف الشرق الاوسط على التوالي ما يشير على ان افضل مصرف بنسبة العائد على حقوق الملكية كان مصرف عبر العراق للاستثمار مقارنة بالمصارف التجارية عينة البحث، ومن خلال تطبيق معيار الاجراءات التحليلية من معايير التدقيق الدولية لتحليل نسبة العائد على الاستثمار واجراء المقارنات اللازمة ما بين المصارف التجارية عينة البحث وسنوات الدراسة مما سبق يتضح من هذا التحليل ان مصرف عبر العراق للاستثمار هو الافضل والاكثر كفاءة في استغلال حقوق مساهميه في توليد الارباح مقارنة بالمصارف التجارية الاخرى مما ينعكس ايجابيا على ثقة المودعين ومستخدمي البيانات المالية للمصرف بهذا المصرف والتعامل معه بشكل اكثر مقارنة بالمصارف التجارية عينة الدراسة الاخرى.

3. **نسب المديونية (debt ratio):** ان هذه النسبة تشير الى مساهمة الديون في تمويل موجودات واصول المصرف، كما ان هذه النسبة مهمة جدا من اجل معرفة مديونية المصرف، فكلما زادت هذه النسبة اشار ذلك على اعتماد المصرف على الديون والاقتراض لتمويل اصوله ما يحد من قدرة المصرف على الحصول على الائتمان في المستقبل، كما ان هذه النسبة تقيس مدى مساهمة الاموال من مصادر خارج المصرف في تمويل استثمارات المصرف وبعد تحليل القوائم المالية للمصارف التجارية عينة البحث خلال سنوات البحث تبين للباحثان النتائج المالية الموضحة في الجدول (4).

الجدول (4): مقارنة نسبة المديونية لعينة الدراسة وسنوات الدراسة المبالغ بالألاف

مصرف الشرق الاوسط				
السنوات	2016	2017	2018	2019
اجمالي الالتزامات	369489006	482964000	533282269	390941198
اجمالي الاصول	656850484	770690000	800749802	658231494
نسبة المديونية	56.2%	62.6	66.5	59.3%
مصرف الخليج التجاري				
السنوات	2016	2017	2018	2019
اجمالي الالتزامات	484288250146	282425648974	263863593025	242436472500
اجمالي الاصول	802022034419	603312989740	578336518931	549145530701
نسبة المديونية	60.3%	46.8%	45.6%	44.1%
مصرف عبر العراق للاستثمار				
السنوات	2016	2017	2018	2019
اجمالي الالتزامات	139319375	74166522	53972912	79706032
اجمالي الاصول	415850976	351928538	327734866	346646881
نسبة المديونية	33.5%	21%	16.5%	22.9%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

يلاحظ من الجدول (4) التفاصيل الاتية للمصارف عينة الدراسة:

- **مصرف الشرق الأوسط:** سجلت نسبة المديونية لمصرف الشرق الاوسط ارتفاعاً بشكل تدريجي للسنوات (2016، 2017، 2018) اذ بلغت (56.2%، 62.6%، 66.5%) على التوالي وذلك بسب ارتفاع نسبة الديون الى اجمالي الموجودات بينما سجل مصرف الشرق الاوسط انخفاض في نسبة المديونية لسنة (2019) مقارنة بنسب المديونية الاخرى اذ بلغت (59.3%) ما يدل على انخفاض نسبة الديون مقارنة بالسنوات الاخرى هذا يشير الى ضعف مساهمة الديون في تمويل اصول المصرف وقلة المخاطر المترتبة على الديون وقدرته على الاستمرارية والحصول على الائتمان في المستقبل وكفاءة اداء الادارة وزيادة ثقة المودعين ومستخدمي البيانات المالية بالمصرف.
- **مصرف الخليج التجاري:** سجلت نسبة المديونية لمصرف الخليج التجاري ارتفاعاً لسنة (2016) بلغت (60.3%) مقارنة بنسب المديونية للمصارف التجارية عينة الدراسة يليها انخفاض متفاوت للسنوات (2017، 2018، 2019) اذ بلغت (46.8%، 45.6%، 44.1%) على التوالي ما يدل على انخفاض نسبة الديون مقارنة بالسنوات الاخرى ما يدل على انخفاض نسبة الديون مقارنة بالسنوات الاخرى هذا يشير الى ضعف مساهمة الديون في تمويل اصول المصرف وقلة المخاطر المترتبة على الديون وقدرته على الاستمرارية والحصول على الائتمان في المستقبل وكفاءة اداء الادارة وزيادة ثقة المودعين ومستخدمي البيانات المالية بالمصرف.
- **مصرف عبر العراق للاستثمار:** سجلت نسبة المديونية لمصرف عبر العراق للاستثمار ارتفاعاً لسنة (2016) بلغت (33.5%) مقارنة بنسب المديونية للمصارف التجارية عينة الدراسة يليها انخفاض تدريجي للسنوات (2017، 2018، 2019) اذ بلغت (21%، 16.5%، 22.9%) على التوالي ما يدل على انخفاض نسبة الديون مقارنة بالسنوات الاخرى هذا يشير الى ضعف مساهمة

الديون في تمويل اصول المصرف وقدرته على الاستمرارية والحصول على الائتمان في المستقبل وكفاءة اداء الادارة في ادارة اصول المصرف وزيادة ثقة المودعين ومستخدمي البيانات المالية بالمصرف.

وبعد اجراء المقارنات وفق معيار التدقيق الدولي (520) الاجراءات التحليلية لابد من الانتقال الى التنبؤ بالنسب المستقبلية من خلال استخدام نموذج تحليل الانحدار وفق الاجراءات التحليلة.

ثانياً. تحليل الانحدار في الاجراءات التحليلية: بعد معرفة نتائج مقارنات النسب والمؤشرات المالية للمصارف التجارية لابد من معرفة طريقة استخدام الانحدار للتنبؤ بنسب السيولة المصرفية المستقبيلة اذ ان هذه الطريقة هي احد اختبارات المعقولية ضمن الاجراءات التحليلية والتي تزيد من تطوير التوقعات المستقبلية للمصارف التجارية عينة البحث والتنبؤ بوضع المصرف في المستقبل وتحديد الانحرافات الغير متوقعة في البيانات المالية.

❖ **مصرف الشرق الاوسط:**

الجدول (5): نسبة السيولة المتنبئ بها لمصرف الشرق الاوسط

السنوات	اجمالي الموجودات (X)	نسبة السيولة (Y)	X^2	X*Y
2016	656	69.2	430336	45395.2
2017	770	68.7	592900	52899
2018	825	69.7	680625	57502.5
2019	684	62.8	467856	42955.2
المجموع	2935	270.4	2171717	198741.9

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة.

القانون الخاص بتحليل الانحدار هو ما يأتي

$$B1=\frac{N\Sigma(X*Y)-\Sigma(X)*\Sigma(Y)}{N\Sigma\left(X^{2}\right)-(\Sigma X)^{2}}$$

N=5, ΣX=2935, ΣY=270.4, ΣX*Y =198741.9 ΣX^2 =2171717

وبتطبيق القانون اعلاه يتبين لنا ما يأتي:

$$B1=\frac{(5)(198741.9)-(2935*270.4)}{(5)\,2171717-(2935)^{2}}$$

$$B1=\frac{993709.5-792450}{10858585-8614225}$$

$$B1=\frac{201259.5}{2244360}=0.08$$

$$X=\frac{\Sigma X}{N}=\frac{2935}{5}=587,\quad \bar{Y}=\frac{\Sigma Y}{N}=\frac{270.4}{5}=54.08$$

$$B0=\bar{Y}-B1*\bar{X}$$

B0= 54.08 (0.08 * 587)

B0=7.12

Y=7.12 + 0.08(X)

نموذج التنبؤ بالسيولة المصرفية لسنة 2021 عندما تكون X = 900 يتبين ما يأتي:

Y=7.12 + 0.08(900)

Y=79.12%

يلاحظ من الجدول (5) وصيغة تحليل الانحدار الخطي الاحصائي ان نسبة السيولة المتوقعة لمصرف الشرق الاوسط في سنة (2021) هي نسبة (79.12%) مقارنة بالسنوات الاخرى فأنها تعد مؤشر ايجابي على تمتع مصرف الشرق الاوسط بنسبة سيولة جيدة تمكنه من مواجهة الحالات الطارئة والمفاجأة نتيجة التغيرات والاحداث الاقتصادية المتقلبة.

❖ **مصرف الخليج التجاري:**

الجدول (6): نسبة السيولة المتنبئ بها لمصرف الخليج التجاري

السنوات	اجمالي الموجودات (X)	نسبة السيولة (Y)	X^2	X*Y
2016	802	84.5	643204	67769
2017	603	79.6	363609	47998.8
2018	578	81.2	334084	46933.6
2019	549	99.8	301401	54790.2
المجموع	2532	345.1	1642298	217491.6

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث.

القانون الخاص بتحليل الانحدار هو ما يأتي:

$$\mathbf{B1}= \frac{N\Sigma(X*Y)-\Sigma(X)*\Sigma(Y)}{N\Sigma\left(X^2\right)-(\Sigma X)^2}$$

N=5, ΣX=2532, ΣY=345.1, ΣX*Y =217491.6, ΣX^2 =1642298

وبتطبيق القانون اعلاه يتبين لنا ما يأتي:

$$B1= \frac{(5)(217491.6)-(2532*345.1)}{(5)1642298-(2532)^2}$$

$$B1= \frac{1087458-873793.2}{8211490-6411024}$$

$$B1= \frac{213664.8}{1800466}\ 0.19$$

$$X= \frac{\Sigma X}{N} = \frac{2532}{5} = 506.4\ ,\ \bar{Y}= \frac{\Sigma Y}{N} = \frac{345.1}{5} =\ 69.02$$

$$B0= \bar{Y} - B1* \bar{X}$$

B0= 69.02 (0.19 * 506.4)

B0= - 27.2

Y= - 27.2 + 0.19 (X)

نموذج التنبؤ بالسيولة المصرفية لسنة 2021عندما تكون X = 900 يتبين ما يأتي:

Y= -27.2 + 0.08(900)

Y=44.8%

يلاحظ من الجدول (6) وصيغة تحليل الانحدار الخطي الاحصائي ان نسبة السيولة المتوقعة لمصرف الخليج التجاري في سنة (2021) هي نسبة (44.8%) مقارنة بالسنوات الاخرى فأنها تعد مؤشر سلبي على عدم تمتع مصرف الخليج التجاري بنسبة سيولة جيدة تمكنه من مواجهة الحالات الطارئة والمفاجأة نتيجة التغيرات والاحداث الاقتصادية المتقلبة.

الجدول (7): نسبة السيولة المتنبئ بها لمصرف عبر العراق للاستثمار

السنوات	اجمالي الموجودات (X)	نسبة السيولة (Y)	X^2	X*Y
2016	351	114.9	123201	40329.9
2017	415	81.9	172225	33988.5
2018	327	96.9	106929	31686.3
2019	346	98.4	119716	34046.4
المجموع	1439	392.1	522071	222922.2

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث.

القانون الخاص بتحليل الانحدار هو ما يأتي:

$$\mathbf{B1}= \frac{N\Sigma(X*Y)-\Sigma(X)*\Sigma(Y)}{N\Sigma\left(X^{2}\right)-(\Sigma X)^{2}}$$

N=5, ΣX=1439, ΣY=392.1, ΣX*Y =222922.2ΣX^2 =522071

وبتطبيق القانون اعلاه يتبين لنا ما يأتي:

$$B1= \frac{(5)(222922.2)-(1439*392.1)}{(5)522071-(1439)^2}$$

$$B1= \frac{1114611-564231.9}{2610355-2070721}$$

$$B1=\frac{550379.1}{539634}=1.01$$

$$\bar{X}=\frac{\Sigma X}{N}=\frac{1439}{5}=287.8 \ , \ \bar{Y}=\frac{\Sigma Y}{N}=\frac{392.1}{5}=78.4$$

$$B0= \bar{Y} - B1* \bar{X}$$

B0= 78.4 (1.01 * 287.8)

B0= - 212.2

Y= - 212.2 + 1.01(X)

نموذج التنبؤ بالسيولة المصرفية لسنة 2021 عندما تكون X = 900 يتبين ما يأتي:

Y= -212.2 + 1.01(900)

Y=696.8%

يلاحظ من الجدول (7) وصيغة تحليل الانحدار الخطي الاحصائي ان نسبة السيولة المتوقعة لمصرف عبر العراق للاستثمار في سنة (2021) هي نسبة (696.8%) مقارنة بالسنوات الاخرى فأنها تعد مؤشر ايجابي على تمتع مصرف عبر العراق للاستثمار بنسبة سيولة جيدة تمكنه من مواجهة الحالات الطارئة والمفاجأة نتيجة التغيرات والاحداث الاقتصادية المتقلبة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. ان تقويم الأداء المصرفي في المصارف التجارية العراقية يؤدي الى معرفة حال المصرف ومستوى الأداء الذي يصل اليها المصرف والارباح التي يحققها ودرجة التنافسية التي تتبين في البيئة المصرفية.
2. ان تحليل المؤشرات المالية لتقويم الأداء المصرفي وفق معيار الاجراءات التحليلية (520) تبين ما يأتي:

أ. ان اعلى متوسط لنسبة السيولة النقدية كان لمصرف عبر العراق للاستثمار اذ بلغت نسبة متوسط السيولة النقدية لسنوات الدراسة (408%) نتيجة ارتفاع الاصول النقدية (السائلة) الى اجمالي الودائع مقارنة بمتوسط نسب السيولة للمصارف التجارية عينة الدراسة اذ بلغت (113.5%، 109%) للمصارف الشرق الاوسط للاستثمار ومصرف الخليج التجاري على التوالي ما يشير على ان افضل مصرف بنسبة السيولة النقدية كان مصرف عبر العراق للاستثمار مقارنة بالمصارف التجارية عينة الدراسة.

ب. اعلى متوسط لنسبة العائد على الاصول كان لمصرف عبر العراق للاستثمار اذ بلغت نسبة متوسط العائد على الاصول لسنوات الدراسة (4.8%) نتيجة ارتفاع الارباح المتولدة من استغلال اصول المصرف وقدرة اداء الادارة واستخدامها سياسية الاستثمار والاستئمان التي تساعد على توليد الارباح مقارنة بمتوسط نسب العائد على الاستثمار للمصارف التجارية عينة البحث اذ بلغت (0.5%، 1.3%) للمصارف الشرق الاوسط للاستثمار ومصرف الخليج التجاري على التوالي ما يشير على ان افضل مصرف بنسبة العائد على الاصول كان مصرف عبر العراق للاستثمار مقارنة بالمصارف التجارية عينة البحث.

3. ان التنبؤ بمقدار السيولة المصرفية وفق معيار الاجراءات التحليلية (520) عبر طريقة الانحدار توافر مؤشرات رئيسة تبين اداء المصارف التجارية في المستقبل اذ ان استخدام التنبؤ بطريقة الانحدار للسيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة يبين معقولية النسب للمصارف التجارية في المستقبل نتيجة تغير الظروف الاقتصادية المستقبلية.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة اعتماد المصارف التجارية على برنامج معد لمقارنة الأداء الفعلي والمخطط له في، بغرض تحقيق اهداف المصرف.
2. الوقوف على نقاط الضعف للمصارف التجارية ومعالجتها بشكل يحسن من الأداء المصرفي ليضع له نقاط قوة تقابل الضعف الموجود.
3. توجيه مراقب حسابات المصارف بالاهتمام في تطبيق اجراءات معيار التدقيق الدولي (520) لما يوفره من مؤشرات مهمة حول استمرارية المصارف التجارية من عدمها في مزاولة نشاطاتها.
4. توجيه مراقب حسابات المصارف بالاهتمام في تحليل الانحدار وفق معيار الاجراءات التحليلية لما يوفره من تحديد نسب السيولة المصرفية اللازمة لمواجهة الظروف الطارئة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

التقارير السنوية:

1. التقرير السنوي لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار للمدة من (2016-2019).
2. التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري للمدة من (2016-2019).
3. التقرير السنوي لمصرف عبر العراق للاستثمار للمدة من (2016-2019).
4. طنينة، فهد محمد، 2017، اثر الرقابة الداخلية على الأداء: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، فلسطين.
5. الخطيب، محمد محمود، 2010، الأداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات المساهمة، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

A. Books:

1. Brigham, Eugene F., Ehrhardt, Michael C, 2011, Financial Management, Eighth Edition, tata McGraw Hill Education private limited, New Delhi.

B. Journals, Periodicals& Researches:

1. Alkhatib,Akram, 2012, Financial Performance of Palestinian commercial banks, International Journal and Social Science, Palestine, vol.3, no.3.
2. Buisman, Jan, and Gilmour, Graham, International Auditing, 6th ed., Klassen Inc., Free University of Amsterdam, 2008.
3. Chandulal, Gajera Alpeshkumar, 2016, A Comparative Studyon Financial Performance of Private and public sector banks with special reference to affecting factors and their Impact on performance indicators, A thesis submitted to Gujarat Technological university for the Award of Doctor of Philosophy in management.
4. Doa, Phuong, 2016, Performance Evaluation based on financial ratios case Finnair and Scandinavian airlines, Degree Master thesis international business, finland.
5. Dolphy, Dsouza Advanced, Auditing, TAXMANNS, Second ,Edition, June 2004.
6. Essner, Nichlas. Scharin, Erik Unander (2013), Analytical procedures A practice based approach, Thesis Submitted to gain the degree of master in accounting
7. Geffen, Matthjis van, 2012, The Financail Performance and Risk profit Of Sustainable firms, Master thesis finance & Strategic management, Copenhagen business school.
8. Hayes, Rick, Dassen, Roger, Schilder, Arnold & Wallage, Philip, 2005, princeples of Auditing: An introduction to international Standared on Auditing, Prentice Hall, Financail times, Second Edition, London.
9. IAS (520), 2009, International Standard on Auditing (520) Analytical procedures, International Federation of Accountants.
10. Singh, Nongmaithem Robindro, Kassa, Biniam, 2016, The Impact of Human Resource Management Practice on Organizational Performance A study on Debrebrehan University, International Journal of recent Advances in Organizational behavior and Decision Sciences (IJRAOB) An Online International Research Journal, vol.1, Issue.1.vol.1.
11. Smith, L, M, Sagafi, Nejad,T, and wang , k, 2008, Going international:Accounting and auditing standards ,internal auditing.